بانوراما مؤتمر
"قضايا التدريب في مجال علم النفس:
مشكلات وآفاق المواجهة الثقافية والمهنية"

أ.د أيمن عامر•

د. منى درويش*

ملخص

يهدف المقال الراهن إلى عرض وبلورة أهم القضايا التي أثارها مؤتمر التدريب الذي عقدته رابطة الاخصائيين النفسيين المصرية (رانم) بالاشتراك مع لجنة التربية وعلم النفس بالمجلس الأعلى للثقافة في الفترة من ١١-١٢ ديسمبر ٢٠٢٢، التي صيغت في (٨) قضايا محورية محل نقاش وتتطلب الحسم من الأطراف المعنية بالأمر من أساتذة علم النفس. ويُختتم المقال بمجموعة من التوصيات المهمة والضرورية التي خرج بها المؤتمر من المناقشات عبر جلساته التي تناولت على مدار يومين موضوعات متنوعة وشاملة لمختلف جوانب عملية التدريب في مجالات علم النفس المتعددة، التي نأمل منها أن يكون المؤتمر قد حقق بعضًا من أهدافه التي أُقيم من أجلها.

الكلمات المفتاحية: مؤتمر قضايا التدريب – مجال علم النفس – رابطة الاخصائيين النفسيين المصرية – لجنة التربية وعلم النفس – المجلس الأعلى للثقافة.

• أستاذ علم النفس بجامعة القاهرة، مقرر المؤتمر ورئيس تحرير العدد الخاص.

* عضو لجنة أمانة المؤتمر ومدير تحرير العدد الخاص.

Conference panorama
"Training Issues in The Field of Psychology: Problems and Prospects of Cultural and Professional Confrontation"

Prof. Dr. Ayman Amer•
Dr. Mona Darwish*

Abstract

The current article aims to present and crystallize the most important issues raised by the training conference held by the Egyptian Association of Psychologists (RANM) in partnership with the Education and Psychology Committee of the Supreme Council of Culture in the period from December 11-12, 2022, which was formulated in (8) pivotal issues under discussion and requiring decision from the concerned parties, including psychology professors. The article concludes with a set of important and necessary recommendations that emerged from the conference's discussions through its two-day sessions that covered various topics that covered various aspects of the training process in the various fields of psychology, from which we hope that the conference has achieved some of its goals for which it was held.

Key words: Training Issues Conference–Field of Psychology - Egyptian Association of Psychologists–Education and Psychology Committee–Supreme Council of Culture

•Professor of Psychology at Cairo University, conference rapporteur and editor-in-chief of the special issue.

* Member of the conference secretariat committee & Managing editor of the special issue.

مقدمة

انطلاقًا من رؤية ورسالة رابطة الاخصائيين النفسيين المصرية (رانم) التي تضمنت رفع الكفاءة المهنية للإخصائيين النفسيين من خلال تقديم دورات تدريبية متخصصة في فروع ومجالات علم النفس المختلفة على أيدي أساتذة متخصصين وكفء من أعضاء هيئة التدريس والمهنيين المحترفين من الاخصائيين والمعالجين النفسيين الذين لديهم العديد من سنوات الخبرة في الممارسة المهنية وفي تقديم الدورات التدريبية؛ أقامت الرابطة مؤتمر *"قضايا التدريب في مجال علم النفس: مشكلات وآفاق المواجهة الثقافية والمهنية"* لكي يناقش كل القضايا المتعلقة بالتدريب في مجالات علم النفس المختلفة وما تتضمنه من مشكلات وتحديات وما تتضمنه كذلك من رؤى مقترحة لمواجهة هذه المشكلات والتحديات والمسارات المبنية على أسس علمية للخروج منها، آملين من ذلك كله الارتقاء بمجال علم النفس بمختلف فروعه، تمهيدًا لإبراز دوره على أيدي المتخصصين في مختلف مؤسسات المجتمع باختلاف أنشطتها وما تقدمه من خدمات لفئات وعينات مختلفة من أفراد المجتمع.

تطرق المؤتمر عبر جلساته والأوراق البحثية المقدمة به من كبار أساتذة علم النفس إلى عدد من القضايا المهمة والبارزة في المجال التي شملت تصورات ووجهات نظر متعددة ومتنوعة ومختلفة الجوانب. ويمكن تصنيف هذه القضايا والأوراق البحثية التي عبرت عنها على النحو التالي:

القضية الأولى: مزاولة مهنة العلاج النفسي بين القانون الجديد ورؤى تعديله

وقد طُرح في إطار هذه القضية عدة موضوعات تناولها المتحدثون بالتحليل والمناقشة، التي كان من بينها التعديلات التي شملها القانون الجديد لمزاولة مهنة العلاج النفسي والمواد التي نص عليها مقارنةً بالقانون القديم.

كما تطرق المتحدثون إلى ضرورة رفع الوعي بين أفراد المجتمع بطبيعة المرض النفسي وما يحتاجه من رعاية، والتكامل بين أعضاء الفريق مقدمي الخدمة والفرق بين علم النفس والطب النفسي.

وفي هذا الإطار جاءت كلمة أ.د. أحمد عكاشة حول جهود سيادته لإصدار قانون الصحة النفسية

التعديلات التي شملها القانون الجديد

لمزاولة مهنة العلاج النفسي لغير الأطباء

الأستاذ الدكتور/ أحمد عكاشة

أستاذ الطب النفسي – جامعة عين شمس

في كلمة تلقائية شفاهية طرح الأستاذ الدكتور/ أحمد عكاشة أهم التعديلات التي شملها القانون الجديد لمزاولة مهنة العلاج النفسي لغير الأطباء والمواد التي نص عليها مقارنة بالقانون القديم. كما تحدث حول القوانين التي تم تشريعها في مجال الطب النفسي، مشيرًا إلى قانون ١٩٥٧ لتنظيم العلاج النفسي، وذلك قبل وجود العيادات النفسية، ومدارس الطب النفسي، متتبعًا رحلة القوانين المنظمة لممارسة الطب النفسي وصولًا إلى قانون ٢٠٠٩، الذي ينظم أكثر من ٤٠% من العلاج النفسي في الوقت الراهن.

وأكد د. عكاشة أن القانون الجديد قد حرص على احترام حقوق الإنسان، موضحًا مؤشرات المرض النفسي التي تستلزم التدخل العلاجي، وأحيانًا الاحتجاز بالمصحات النفسية، وعلى رأسها إيذاء المريض لنفسه ولمن حوله وفقدانه الاتصال بالواقع المحيط والكف عن ممارسة نشاطه اليومي، وتقوقعه على ذاته، مشيرًا إلى أن ٦٠% من الاكتئاب الشديد يكون بأعراض عضوية، وأشار كذلك إلى ضرورة رفع الوعي بين أفراد المجتمع بطبيعة المرض النفسي وما يحتاجه من رعاية، والتكامل بين أعضاء الفريق مقدمي الخدمة، والفرق بين علم النفس والطب النفسي.

كما أشار سيادته عبر حديثه إلى ضرورة أن تسعى جمعيات وروابط علم النفس إلى القيام بدورها في جميع الأمور المتعلقة بالأخصائيين النفسيين ومنها الإشراف على منح رخصة مزاولة العلاج النفسي لهم، وننتظر منهم المزيد في تفعيل هذا الدور بالأخص داخل لجنة منح الرخص.

القضية الثانية: معوقات التدريب في مجال علم النفس الإكلينيكي وضوابط ترخيص مزاولة مهنة العلاج النفسي

في البداية قدم **الأستاذ الدكتور أحمد خيري حافظ** ورقة بحثية عرض فيها

أهم المعوقات التي يواجهها المجال الإكلينيكي التي صنفها إلى معوقات تقف أمام المدربين ومعوقات خاصة بالبرامج التدريبية ثم معوقات تتعلق بالمدربين، وأشار إلى أن أهمها يتمثل في أن معظم الذين يعملون في المجال غير مؤهلين بدرجة كافية، مِن حيث الخبرة والتدريب، كذلك ضعف الرقابة على العاملين في المجال الإكلينيكي، وضعف المتابعة لمدى تطورهم وتقدمهم، كما أن التركيز في التدريب على مدرسة علاجية بعينها جعل بعضهم يستند إلى أجزاء نوعية بها دون أن يكون ملمًّا إلمامًا جوهريًّا بها.

التدريب الإكلينيكي ومعوقاته

دعوة للمراجعة

أ.د أحمد خيري حافظ

أستاذ علم النفس الإكلينيكي بكلية الآداب – جامعة عين شمس

يأتي اهتمام المجلس الأعلى للثقافة ولجنة التربية وعلم النفس بإقامة مؤتمر لمناقشة قضايا التدريب ومشكلاته في المجال النفسي والتربوي، وقد تلقيت دعوة كريمة للمشاركة بورقة نقاشية موضوعها: التدريب الإكلينيكي ومعوقاته: دعوة للمراجعة

سوف أطرح من خلالها أهم المعوقات التي نواجهها في المجال الإكلينيكي، وهي كثيرة ومتنوعة تشمل القائمين والبرامج والمتدربين، كما تطرح رؤية معالج نفسي عبر أربعين عامًا أو أكثر، خضت خلالها تجارب عديدة بصفتي معالجًا ومدربًا وأستاذًا لعلم النفس الإكلينيكي في مصر والوطن العربي، التي أتوقع أن تكون محل اهتمام ونقاش في هذا المؤتمر المهم، كما أتمنى ألا يفوت زملائي وأبنائي المهتمون بتطور هذا المجال؛ فمصر كانت وما زالت الرائدة والمتفردة والأولى التي أصدرت قانونًا للعلاج النفسي يحرم ممارسته دون ترخيص منذ القرن الماضي، سابقةً بذلك كثيرًا من دول العالم المتقدمة.

لعله من اللافت إلى النظر أن مصر سبقت الكثير من الدول في الاهتمام بالمجال الإكلينيكي، منذ بداية القرن الماضي، ولعل الحوار الذي كان بين

المتخصصين في علم النفس في المجال الإكلينيكي وبين وزاره الصحة، الذي أدى في النهاية إلى إصدار قانون مهنة العلاج النفسي الذي كان الذي كان بداية للعمل الإكلينيكي المنظم، وأدى في النهاية إلى قيام مهنة العلاج النفسي بصفتها مهنة معترفًا بها ولعل هذا أدى أيضًا إلى ظهور مؤسسات إكلينيكية بصفتها مؤسسة أو جمعية المعالجين النفسيين من غير الأطباء وكان هذا في وقته يعد سبقا لم يتحقق في بلاد كثيرة حولنا، بل أكاد أقول وفي بعض البلاد الأوروبية أيضًا. الأمر الثاني أنَّ هذا المجال ظلَّ محتفظًا بقواعد مهنية صارمة لكن الأمور تغيرت مع الوقت مع كثرة خريجي علم النفس والتربية تحوّل الأمر إلى سوق جاذبة للخريجين، دون أن يكونوا على درجة مِن التأهيل النفسي والمهني لمزاولة مهنة العلاج النفسي أو حتى العمل فِي المجال الإكلينيكي، وأَصبح العمل في هذا المجال جاذبًا للكثيرين حتَّى من غير خريجي علم النفس والتربية، لذلك هناك الآن أزمة حقيقية في هذا المجال هذه الأزمة تتمثل في أن معظم الذين يعملون في المجال غير مؤهلين بدرجة كافية، مِن حيث الخبرة والتدريب، كما أنَّ الشروط التي يجب توافرها لكي يحصل بعضهم على رخصة العمل في المجال الإكلينيكي فإنَّ الأمر يتطلب منهم مجرد حضور بعض الدورات التدريبية التي لا تحقق الهدف من أهمية ممارسة المتدرب ممارسة عملية وحقيقية في هذا المجال، الأمر الثاني أن بعض المدارس العلاجية التي تعنى بالمجال الإكلينيكي أصبحت من الشيوع لدرجة أنه الكثير يدعي أنه ينتمي إلى هذه المدرسة، وهي مدرسة العلاج المعرفي السلوكي دون أن يكون ملمًّا بجوهر النظرية العلاقية أو متدربًا تدريبًا كافيًا عليها، كما أن من المعوقات أنه لا يوجد رقابة حقيقية على العاملين في مجال الإكلينيكي، ولا متابعة مدى تطورهم ولا مدى تقدمهم في هذا المجال ليس إلا حصوله على الرخصة، إذا كان حاصلًا عليها وعددهم قليل والباقي العدد الأكبر ليس لديهم ترخيص، وإنما يعملون تحت لافتات الطب النفسي والعيادات النفسية والمستشفيات والمؤسسات التي تهتم بذوي الاحتياجات الخاصة، ولذلك لا يوجد رقابة أو متابعة أو تقييم لجهود هؤلاء في هذا المجال أيضًا مفهوم التدريب، لا يزال مفهومًا قاصرًا فِي أذهان الكثيرين، بل في أذهان بعض من يتولون تقديم برامج تدريبية التدريب في المجال الإكلينيكي يحتاج إلى أولًا أشخاص يصلحون في هذا المجال نفسيًّا واجتماعيًّا. وفي الوقت نفسه

هؤلاء البشر يتم تدريبهم تدريب تطبيقي على حالات واقعية ومتابعة وإشراف تحت خبراء مشهودًا لهم بالكفاءة والعلم والخبرة كل هذا يغيب عن المجال الإكلينيكي، وكما قلت إنَّه في النهاية هي مجرد ورقة يحصل عليها المتدرب من مؤسسات التدريب دون -أحيانًا- أن يمارس أو حتى يحضر هذه الدورات بشكل جاد وممنهج، كل هذا في النهاية أدى إلى انخفاض الكفاءة في مجال التدريب وزيادة عدد العاملين في المجال الإكلينيكي عامًا بعد عام وانتشاره، كما أن المؤسسات الخاصة التي تدَّعي أنها مهيأة لممارسة المجال الإكلينيكي، وهِي تفتقد ذلك افتقادًا رئيسًا، لذا نحن في حاجة حقيقية إلى مراجعة لكل ما هو متصل بالمجال الإكلينيكي من حيث المدرب والمتدرب وطبيعة التدريب وطبيعة التقييم والمراقبة والمتابعة، وهِي كلها تعاني من معوقات حقيقية تحتاج إلى رؤية شاملة واسعة في هذا المجال.

امتدادًا لذلك رصدت **الأستاذة الدكتورة/ عزة عبد الكريم** في ورقتها البحثية الصعوبات التي تواجه تدريب طلاب أقسام علم النفس في المرحلة الجامعية الأولى ومرحلة الدراسات العليا، التي كان من بينها عدم وجود بروتكولات تعاون بين هذه الأقسام وبين الجهات المسئولة عن تيسير التدريب الميداني للطلاب مثل المستشفيات النفسية الجامعية أو بين هذه الأقسام والجهات التي يعمل بها الاخصائي النفسي العيادي مثل وزارة التضامن الاجتماعي، كذلك تمثلت الصعوبات في عدم وجود برامج لتأهيل خريجي أقسام علم النفس من كليات الآداب والعلوم الاجتماعية على مستوى الدبلومات المتخصصة والماجستير والدكتوراة في علم النفس الإكلينيكي.

قضايا التدريب في علم النفس الإكلينيكي بين الواقع والمأمول

أ.د. عزة عبد الكريم فرج

أُستاذ علم النفس الإكلينيكي بكلية الآداب – جامعة القاهرة

مدير مركز اكتشاف الموهوبين والنوابغ ورعايتهم بجامعة القاهرة

يهدف علم النفس العيادي إلى تدريب الطلاب وتزويدهم بالأسس النظرية والبحثية والمهارات العملية والإكلينيكية اللازمة مِن أجل ممارسة مسار مهني أو بحثي في علم النفس العيادي، ويركِّز التدريب خاصة على إكسابهم معرفة متخصصة في مجال التشخيص والعلاج النفسي وممارسة مجموعة من التقييمات والعلاجات النفسية الإكلينيكية، لذا هدفت هذه الورقة البحثية إلى مناقشة قضايا التدريب ومتطلباته في علم النفس العيادي في أقسام علم النفس بالجامعات الحكومية والأهلية في مصر مستهدفين تشخيص ورصد الواقع الراهن، على مستويات عديدة، أهمها: أولًا: عدم وجود بروتكولات تعاون بين هذه الأقسام وبين الجهات المسئولة عن تسهيل التدريب الميداني للطلاب، التي توجد فيها المادة البشرية من المرضى النفسيين المحجوزين بالعيادات الداخلية والمترددين على العيادات الخارجية، لاستقبال هؤلاء الخريجين لتنفيذ برامج التدريب، بصفتها مستشفيات ومراكز الصحة النفسية الحكومية والمستشفيات الجامعية. ثانيًا: عدم وجود بروتكولات تعاون بين هذه الأقسام وبين الجهات التي تحتاج إلى الأدوار التي يقوم بها الاخصائي النفسي العيادي، مثل وزارات الصحة والسكان، والشباب والرياضة، والتربية والتعليم العالي، والتضامن الاجتماعي والصناعة، ومؤسسات رعاية ذوي الاحتياجات الخاصة، ومؤسسات علاج الإدمان، والمؤسسات العسكرية. ثالثًا: عدم وجود برامج لتأهيل خريجي أقسام علم النفس من كليات الآداب والعلوم الاجتماعية على مستوى الدبلومات المتخصصة والماجستير والدكتوراة في علم النفس الإكلينيكي، مع بعض الاستثناءات القليلة؛ كذلك ضعف التأهيل العملي لهيئات المعاونة من

المعيدين والمدرسين المساعدين، وضعف التدريب الذي تلقاه كثير من أعضاء هيئة التدريس الذين يقدمون المادة العلمية لهؤلاء الخريجين. رابعًا: عدم وجود قواعد منظمة للمهنة وتوصيف لمهام الاختصاصي النفسي العيادي؛ وعدم ثقة الأطباء النفسيين بكفاءة الاختصاصيين النفسيين العملية، وعدم توفر العلاقة المهنية التكاملية بين الفريق العلاجي. خامسًا: بعض القضايا الإدارية والقانونية المعاكسة وأهمها: عدم ملائمة القانون الحالي المنظم لعمل المعالجين النفسيين من غير الأطباء، حيث يمنح ترخيص مزاولة المهنة لكل من يحمل الدكتوراة في أي فرع من فروع علم النفس، كما أنه لا توجد نقابة مهنية للاختصاصيين النفسيين تدافع عن مصالحهم وتراقب أعمالهم، وتطبِّق القانون على المخالفين منهم.

كل هذه الصعوبات تحول دون قيام الاختصاصي النفسي العيادي بدوره تجاه الحالات التي يتعامل معها، الأمر الذي ينعكس بدوره على جودة الخدمات النفسية المقدمة. لذا سوف نقدم في هذه الورقة البحثية بعض المقترحات للتحسين من كفاءة التدريب النفسي العيادي المقدم في أقسام علم النفس بالجامعات الحكومية والأهلية.

في إطار هذه القضية أيضًا تم مناقشة واقع ممارسة العلاج النفسي في مصر وشروط الحصول على رخصة مزاولة المهنة في ضوء تجربة دولة المملكة العربية السعودية في ذات السياق، وقد تم استعراض الأسس التي ينبني عليها نظام منح الرخصة وإجراءاته هناك، حيث قُسم التدريب والترخيص إلى مراحل لكل مرحلة منها ضوابط وشروط. كذلك تم عرض بعض المؤشرات الواقعية حول التدريب على العلاج النفسي في مصر وذلك من خلال تحليل أولي لبيانات تم جمعها حديثًا من عينة من الاخصائيين النفسيين مهتمين بالتخصص في العلاج النفسي ويسعون للحصول على ترخيص وزارة الصحة لممارسة مهنة العلاج النفسي. وهو ما رصدته د. زيزي السيد في ورقتها التي حملت العنوان التالي:

ضوابط ترخيص مزاولة المهنة: في ضوء خبرات دولية

نظرة حول واقع ممارسة العلاج النفسي في مصر في ضوء التجارب المشابهة لدى بعض الدول المماثلة

د. زيزي السيد

أستاذ علم النفس المساعد بجامعة الفيوم

كانت تجربة تعلم العلاج المعرفي السلوكي بجامعة بنسلفانيا فرصةً أنارت البصيرة حول الكثير من قواعد تنظيم الممارسة لمهنة العلاج النفسي في الولايات المتحدة الأمريكية عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠٢ وكانت العودة للوطن مفعمة بالآمال والأحلام المهنية التي تجعل من مجال تدريبات المعالجين النفسيين واقعًا مهنيًّا رصينًا وتنظيمًا مبنيًا على القواعد الثابتة في الممارسة والعمل.

والملاحظ لمسيرة ومسار إعداد الاخصائي النفسي الإكلينيكي في مجتمعنا سيجد أن الجهود المبذولة برغم ما حققته من إنجازات، فما زال أمامها الكثير لتحققه لجعل مهمة التدريب والترخيص للاخصائي النفسي الإكلينيكي بمصر ترقى لتتساوى مع المعايير المنهجية والمهنية العالمية في هذا الشأن، مثل معايير الممارسة المهنية والترخيص للاخصائي النفسي الإكلينيكي في الولايات المتحدة الأمريكية التي نظمتها جمعية علم النفس الأمريكية وجمعية الطب النفسي الأمريكية، ولكيلا نضع أهدافًا غير واقعية، لنأخذ مثالًا من ثقافة شديدة القرب من ثقافتنا المحلية، فشروط الترخيص للعاملين بالخدمة النفسية في المجال الصحي في المملكة العربية السعودية قد خطت خطوات أكثر إحكامًا وتنظيمًا في منح ترخيص مزاولة المهنة للاخصائي النفسي العاملين في المجال الصحي منذ أكثر من عشر سنوات وتضمن قدرًا عاليًا من تقنين للممارسة في نظام متعدد المستويات يسمح للاخصائي النفسي بالعمل بطريقة مهنية مقننة وفي الوقت نفسه يستطيع التقدم والارتقاء في مستواه المهني والأكاديمي بخريطة واضحة على مستوى التشريع والتنفيذ

العملي للقواعد المنظمة لمهنة الاخصائي النفسي الإكلينيكي، التي تبدأ منذ اللحظة الأولى التي يقرر فيها الاخصائي النفسي أن يتخصص كاخصائي نفسي إكلينيكي (العمل في المجال الصحي).

وعلى جانب آخر تمت مناقشة ما ظهر مؤخرًا من برامج خاصة متخصصة في علم النفس الإكلينيكي، حيث تم عرض الأهداف التعليمية التي يجب توافرها ببرامج علم النفس لطلاب التعليم الجامعي، وتطبيقات علم النفس الإكلينيكي في المجالات والمؤسسات المختلفة وفروع المعرفة التخصصية اللازمة في ميدان علم النفس الإكلينيكي والمهارات التي يجب توافرها في طالب البرامج الإكلينيكية، كذلك تمت مقارنة مقررات عدد من تلك البرامج الإكلينيكية بمعايير التقييم المستمدة من الجمعية الأمريكية لعلم النفس، وقد طُرح عدد من التساؤلات في سياق هذا الموضوع منها:

١- *هل التدريب الذي حصل عليه هؤلاء الطلاب يعدهم للتعامل مع كافة موضوعات علم النفس الإكلينيكي والإرشادي (كذوي الاحتياجات الخاصة بمختلف فئاتها الحسية والذهنية، وذوى الانحرافات السلوكية، والاضطرابات الزواجية – والمدانين بجرائم العنف والقتل وتحديد المسئولية الجنائية عما اقترفوه من جرائم....إلخ)؟*

٢- *هل سيكون على خريجي تلك البرامج استيفاء شروط الحصول على ترخيص مزاولة المهنة (كالحصول على دبلوم علم النفس الإكلينيكي)؟*

٣- *هل يحتاج ميدان علم النفس الإكلينيكي (بشقيه التقييم والعلاج النفسي) إلى أن تخصص له برامج دراسية في الشهادة الجامعية الأولى، خاصة أن أغلب الجامعات في العالم لا تقدم تلك البرامج المتخصصة إلا في حالة برامج الدراسات العليا؟ وما جدوى تلك البرامج أيضاً في الشهادة الجامعية الأولى؟*

برامج علم النفس الإكلينيكي

رؤية نقدية

أ.د. نرمين عبد الوهاب أحمد

أستاذ علم النفس الإكلينيكي – جامعة بني سويف

ظهر في الآونة الأخيرة عددٌ من البرامج المتخصصة في علم النفس – ومنها برنامج علم النفس الإكلينيكي– بعدد من الجامعات المصرية الحكومية منها والأهلية. وطبقًا لجمعية علم النفس الأمريكية هناك عدد من الأهداف التعليمية التي يجب توافرها ببرامج علم النفس لطلاب التعليم الجامعي، وترتبط بتلك الأهداف –بطبيعة الحال – متطلبات تدريبية معينة، وكي يتسنى لنا تقييم كفاءة أي برنامج يجب أن يكون لدينا أساليب تقييم لهذه البرامج تقيِّم مدى تحقق تلك الأهداف؛ خاصة أن تلك البرامج المتخصصة هي برامج لها طابع تطبيقي يستلزم إعطاء وزن كبير للتدريب المتخصص في محتوى البرنامج.

تطرح الورقة الراهنة عددًا من الأسئلة هي بمثابة مشكلات تواجه تلك البرامج التطبيقية، وبناءً على إجابة تلك الأسئلة يمكن الحكم على ما إذا كانت تلك البرامج قد حققت أهدافها المعلنة، والواردة بلوائح تلك البرامج أم لا. ويترتب على ذلك أيضًا ما إذا كان المنتج النهائي للبرنامج والمتمثل في إعداد اختصاصي نفسي في مجال محدد قد استوفى محكات تدريبة واكتسابه لمهارات اختصاصه.

كذلك في إطار هذه القضية تم طرح موضوع احتياج الشباب الجامعي للدعم والمساندة النفسية وهو ما دفع بالجامعات لإنشاء مراكز الدعم النفسي بها لتقديم مثل هذه الخدمات للشباب وكان في مقدمتها جامعة القاهرة، حيث يتعرض الشباب في الوقت الراهن للعديد من الضغوط ويواجهون أمورًا ومتغيرات مختلفة تتطلب استشارة متخصصين كي يسلكون بصددها بشكل

صحيح ويتجاوزنها بسلام، كذلك يحتاج الشباب لاكتساب عدد من المهارات تمكنهم من النجاح والتميز في جوانب الحياة المختلفة.

وقد أثار هذا الموضوع عددًا من الأسئلة التي تحتاج إلى مناقشة وهي:

١- ما الخدمات التي تقدمها مراكز الدعم النفسي بالجامعات؟

٢- ما مؤهلات من يقدمون هذه الخدمات للشباب؟

٣- ما أكثر المشكلات شيوعًا لدى الشباب الجامعي التي رصدتها هذه المراكز؟

٤- إلى أي مدى كان لإنشاء هذه المراكز تأثير إيجابي على الشباب في الجامعة؟

٥- ما التحديات والمعوقات التي تواجه مراكز الدعم النفسي في الجامعة؟

فراغ الدعم النفسي بين تجمعات الشباب

أ.د. فكري محمد العتر

أستاذ علم النفس الارتقائي

مدير مركز جامعة القاهرة للدعم النفسي وإعادة بناء الذات

نستعرض هنا المنحى الإيكولوجي متعدد الأنساق للعمل الإكلينيكي مع الشباب حيث يواجهون القضايا الحاسمة في خلال مسارهم الارتقائي نحو مراحل الرشد التالية. كما ركزت على موقف الممارس تجاه عملهم وخاصة فوائد الحفاظ على نظرة إيجابية بشأن إمكانات العميل المراهق. يمكن لموقف الاحترام المتبادل أن يحدث فرقًا كبيرًا في طبيعة ونتائج عملية المساعدة.

يواجه الاختصاصيون عادةً الشباب من الذين يواجهون مجموعة متنوعة من التحديات من صعوبات التعلم المدرسي، أو الجامعي، أو الحي، أو تجربة تعاطي المخدرات، أو تعاطيها، أو التعامل مع العائلات في خضم الطلاق أو العنف المنزلي. ويتعين على الممارسين اكتشاف فهمًا أعمق لمخاوف

المفتقدين للدعم النفسي استنادًا إلى معرفتهم بعوامل الحماية والمخاطر، وكذلك كيف تؤثر السياقات التي تتجاوز الأقران والأسرة في السلوك. يجب أن تتجاوز التقييمات والتدخلات المستندة إلى المنحى الإيكولوجي متعدد الأنساق لتشمل الحي والوسائط والسياقات الثقافية أو الجامعية التي تؤثر في حالات هوية الشاب والهوية الجندرية والميول الجنسية.

وتستهدف ورقة العمل تقديم فهم أوضح إلى كل من تحديات العمل مع الشباب، وبعض الأساليب المفيدة للتدخل والعمل معهم لدعم التغيير في حياتهم. ونتوقع أنَّ الإكلينيكيين الذين لديهم فهم أعمق لمدى الشد والجذب لدى الشباب سيكونون قادرين على تطبيق استراتيجيات نظرية، وبحث، وممارسة لمساعدة عملائهم بنجاح خلال أطوار الصعود والهبوط في سنوات المراهقة وبواكير الرشد. ولدينا إيمان بأن الممارسين سيعرفون ويقدرون هذه المرحلة الممتدة، ما بعد الطفولة إلى بواكير الرشد. والأهم من ذلك كله، أن يوفر الممارسون التعاطف والدفء لهؤلاء الأفراد الذين يسعون إلى فهم من هم وكيف يتعايشون مع عالمهم. يمكن لهذا الهدف الجدير بالسعي نحوه أن يحقق الرضا لدى الممارس الذي يعزز الارتقاء في الجيل القادم.

القضية الثالثة: أدوار الاخصائي النفسي ومشيري التعافي ضمن العملية العلاجية للإدمان

في هذا الإطار تم طرح الموضوعات المتعلقة بالمتعافين من الإدمان وأدوارهم المختلفة في تقديم الخدمة في مجال العلاج من الإدمان والإرشاد والتدريب في هذا المجال، وطبيعة هذا الدور وحدوده وفقاً للمعايير العالمية، مع تناول الصورة العامة لهذا الدور في الواقع المصري، وذلك كمحاولة للوصول لإجابات عدد من الأسئلة التي تدور في أذهان العاملين في هذا المجال من قبيل، هل يجوز للمتعافين تقديم هذه الخدمات؟ ما المؤسسات المنوطة بتدريبهم وتأهيلهم لذلك، مدى اعتراف المجتمع العلمي العالمي والمحلي بهذا الدور؟

وقد أُثيرت عدة تساؤلات ضمن هذا الموضوع هي:

١- *إلى أي مدى يمكن توفير رخصة متجددة لمهنة مرشد التعافي، في ضوء المدة المعروفة عن التعافي بحيث يكون من شروط تجديدها العرض على اخصائي أو طبيب لإثبات عدم عودته إلى الإدمان مرة أخرى؟*

٢- *ما دور وحدود مشاركة المتعافي في الفريق العلاجي وأهمية وجوده ضمن الفريق؟ وإلى أي مدى يُسمح له بالتدخل المباشر في العلاج؟*

٣- *ما موقف مشيري التعافي عند إنشاء نقابة المهن النفسية؟*

تدريب مشيري التعافي من الإدمان:

المعايير العالمية وتحديات الواقع المصري وإمكاناته

د. إيهاب الخراط

استشاري الطب النفسي وعلاج الإدمان

تتناول هذه الورقة العلمية القضايا المتعلقة بالمتعافين من الإدمان وأدوارهم المختلفة في تقديم الخدمة في مجال العلاج من الإدمان والإرشاد والتدريب في هذا المجال، وطبيعة هذا الدور وحدوده وفقًا إلى المعايير العالمية، مع تناول الصورة العامة لهذا الدور في الواقع المصري، وذلك كمحاولة للوصول لإجابات عدد من الأسئلة التي تدور في أذهان العاملين في هذا المجال من قبيل: هل يجوز للمتعافين تقديم هذه الخدمات؟ ما المؤسسات المنوطة بتدريبهم وتأهيلهم لذلك، مدى اعتراف المجتمع العلمي العالمي والمحلي بهذا الدور؟

إلى جانب ما سبق فقد أُشير في هذا السياق إلى موضوع أساسي ومهم في مجال الإدمان وهو **إعداد وتدريب الاخصائي النفسي في هذا المجال** والبرامج المتاحة لذلك، وما يجب أن تتضمنه من مهارات للتعامل الكفء مع هذه الفئة. وقد قُدمت رؤية مقترحة لآليات إعداد الاخصائي النفسي الراغب في العمل مع مرضى الإدمان تضمنت أسس اختيار الاخصائي النفسي وما يجب

أن يتوافر فيه من صفات على المستوى الشخصي والنفسي، ثم مراحل إعداده وتدريبه وما تطلبه كل مرحلة من معلومات ومهارات يجب التمكن منها.

تدريب الاخصائي النفسي في مجال علاج الإدمان

خبرة مهنية ورؤية مقترحة

أ.د. خالد محمود عبد الوهاب

أستاذ علم النفس بكلية الآداب – جامعة بني سويف

المتطلبات الأساسية للاخصائي النفسي في مجال علاج الإدمان:

للتعامل مع مرض الإدمان ومريضه بكفاءة مجموعة من المتطلبات الأساسية التي يجب أن تتوفر في كل من يتصدى للتعامل معه، وتحديدًا لدى الاخصائي النفسي، منها:

١. **الرغبة والدافعية للعمل مع مريض الإدمان. (ويتم العمل على تنميتها من خلال برنامج تدريبي للتعرف على: طبيعة المرض وأهم خصائصه "الانتكاسة"، وسمات شخصية المريض وما يميزها "الإنكار والمراوغة والعدوان").**

٢. **التدريب على العمل ضمن فريق علاجي متعدد التخصصات، والأدوار. (لا بد وأن يكون الاخصائي النفسي على معرفة بدوره وحدوده، وكذلك أدوار باقي الفريق المعالج –إن وجد– وكيفية الاستعانة بهم في بعض الحالات).**

٣. **التدريب على مهارات دراسة الحالة، وكيفية جمع المعلومات، وخاصة لو كانت هناك محاولات علاج سابقة، وأسباب الانتكاس بعد كل محاولة.**

٤. **المهارة في إدارة الجلسة العلاجية (الفردية والجماعية).**

٥. **مهارات إجراء المقابلات التحفيزية (تنمية الدافعية).**

٦. **مهارة اختيار، وتطبيق المقاييس النفسية اللازمة (مقاييس التشخيص، والشخصية، وتحديد الحاجات المتطلبة للمريض مثل: "إدارة الضغوط، إدارة الانفعالات، تنمية توكيد الذات، والثقة بالنفس، ومهارات الاتصال...").**

٧. **مهارات توثيق الجلسة، وأهميتها في العملية العلاجية.**

٨. **مهارات إعداد وتقديم البرامج العلاجية المتطلبة لتنمية المهارات.**

٩. **مهارات استخدام الفنيات العلاجية (المعرفية والسلوكية).**

١٠. مهارات العلاج الأسري.

١١. مهارات التعامل مع الانتكاسة (كيفية اكتشافها، والتعامل مع العلامات المنذرة بها، وكيفية التعامل مع المنتكس).

١٢. مهارات التعامل مع المريض في حالة نوبات الاشتياق، وكيفية اكتشافها وتفاديها.

القضية الرابعة: الإعاقة: الدمج التعليمي للأشخاص ذوي الإعاقة بين الإتاحة والملائمة

طرحت هذه القضية الوضع الحالي لدمج الطلاب ذوي الإعاقة (بنوعيها الحسية والعقلية) في الجامعة؛ وقد تم مناقشة أهداف هذا الدمج ومتطلباته ومعوقات التحقيق الأمثل له. وأُثير في سياق هذا الموضوع عدة تساؤلات منها:

١- *ما التدريب الذي يجب أن يتلقاه كل طرف من أطراف العملية التعليمية (أستاذ وطالب وإدارة) للمساعدة في التحقيق الأمثل لأهداف هذا الدمج؟*

٢- *ما تجهيزات البنية التحتية اللازمة لدمج الطلاب ذوي الإعاقة في الجامعة؟*

تأهيل الأشخاص ذوي الإعاقة داخل الجامعة: بين صعوبات التدريس، وضرورات التدريب

د. عماد محجوب

أستاذ علم النفس المساعد بكلية الآداب – جامعة القاهرة

ستتناول ورقة العمل الوضع الحالي لدمج الطلاب ذوي الإعاقة في الجامعة وبخاصة في كلية الآداب جامعة القاهرة؛ مع الإشارة إلى المعوقات التي تعوق عملية الدمج حتى تحقق النتائج المرجوة منها.

كيف يساعد التدريب كل أطراف العملية التعليمية (من أستاذ وطالب وإدارة) في تحقيق أهداف الدمج الذي أُنشئ من أجلها، بالإضافة إلى تجهيز البنية التحتية للدمج من خلال إعداد المقررات واستخدام التقنيات التربوية المساعدة في التدريس والامتحان وكيفية تدريب الطالب على هذه التقنيات.

وتطرقت المناقشة في هذه القضية إلى مستوى الإتاحة المجتمعية عمومًا في مجتمعنا، والتعليمية على وجه الخصوص للأشخاص ذوي الإعاقة بوجه عام وذوي الإعاقة البصرية بوجه خاص.

التدريب في مجال الإعاقة بين الرؤية الثقافية والرؤية العلمية

التدريب والتأهيل بين الإتاحة والدمج التعليمي: الإعاقة البصرية نموذجًا

د. سلوى سلامة

خبير التأهيل والدمج التعليمي لذوي الإعاقة البصرية

يتزايد الاهتمام المجتمعي –عالميًا ومحليًا– بقضايا الأشخاص ذوي الإعاقة بدايةً من تغيير الصورة المجتمعية النمطية السلبية عنهم، مرورًا بتأهيل أسرهم وتقديم خدمات التدخل المبكر لهم، وتقديم خدمات التأهيل لذوي الإعاقة أنفسهم، عبر مراحل عمرهم المختلفة. وفي ظل زيادة هذا الاهتمام تتزايد الحاجة إلى إعداد المتخصصين والمهنيين من التخصصات المختلفة لتقديم هذه الخدمات. وذلك تمهيدًا لدمجهم دمجًا شاملًا تعليميًا ومهنيًا ومجتمعيًا، وهو الهدف الأسمى الذي يسعى إلى تحقيقه مجتمعنا.

ولكن يواجه مسار عملية الدمج الشامل للأشخاص ذوي الإعاقة عمومًا وذوي الإعاقة البصرية على وجه الخصوص في مجتمعنا المصري، العديد من المعوقات لعل أهمها هو الإعداد والتدريب المناسبين لمقدم الخدمة المتخصصة، وكذلك التدريب المتخصص للشخص ذوي الإعاقة البصرية نفسه، للوصول إلى أقصى إمكاناته، ودمجه دمجًا تعليميًا ومهنيًا مناسبين، وإضافةً إلى ضعف مستوى الإتاحة المقدم لأصحاب هذ الإعاقة على وجه الخصوص، نظرًا إلى خصوصية أصحابها في طرق ووسائل تعلمهم واكتسابهم المعرفة، مقارنةً بالإعاقات الأخرى.

نركز في طرحنا الراهن على رصد التحديات والمعوقات التي تواجه

مسيرة التأهيل والتدريب للعاملين مع الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية خاصة، والدامجين لهم في السياق التعليمي على عامة. وكذلك تدريب الأشخاص ذوي الإعاقة البصرية أنفسهم تدريبًا متخصصًا يؤهلهم إلى الدمج التعليمي الناجح ومن ثم رفع قدرتهم التنافسية في سوق العمل.

وانطلاقًا من الجمع بين الخبرة الأكاديمية والخبرة العملية مع الأشخاص والطلبة ذوي الإعاقة البصرية، والخبرة العملية مع المدارس الدامجة لهم، والمؤسسات الأهلية والخدمية التي تقدم لهم خدمات التأهيل والتدريب، أناقش في هذه الورقة عددًا مِن القضايا الخاصة بمشكلات التأهيل والتدريب لمقدمي الخدمات والسياق التعليمي الدامج، وللطالب ذوي الإعاقة البصرية نفسه.. ومن أهم تلك القضايا ما يلي:

١- **الفجوة بين الدراسة العلمية والأكاديمية المتخصصة في الإعاقة البصرية من الأساتذة الأكاديميين، وبين الدور الخدمي والتدريبي الذي يقدمونه لمقدمي خدمات الدمج التعليمي في مؤسسات المجتمع المدني.**

٢- **الفجوة بين الدراسة العلمية المتخصصة في الإعاقة البصرية من الأساتذة الأكاديميين، وبين دعمهم الفعلي للدمج التعليمي للطلاب ذي الإعاقة البصرية من خلال تأهيله وتدريبه لتحقيق نجاح عملية الدمج.**

٣- **مستوى الإتاحة عمومًا المجتمعية في مجتمعنا والتعليمية على وجه الخصوص للأشخاص ذوي الإعاقة البصرية، ومستويات تدريب الطالب ذي الإعاقة البصرية عليها.**

٤- **الرقابة وشروط الترخيص والمتطلبات المهنية لمقدمي خدمات التأهيل والتدريب للطالب ذي الإعاقة البصرية.**

٥- **التفرقة بين متطلبات التأهيل والتدريب للطالب ذي الإعاقة البصرية، اللازمة لدمجه تعليميًا.**

من جانب آخر ناقشت هذه القضية ضرورة تقديم الدعم النفسي لأمهات الأطفال ذوي الإعاقة وتدريبهم على أسس ومهارات التعامل السليم مع أطفالهم من الناحية التعليمية والحياتية. وهو ما حاولت أن تعرض له د. حنان نشأت.

تأهيل أمهات ذوي التأخر الذهني

د. حنان نشأت

الأمين العام لرابطة الاخصائيين النفسيين

نتيجة ارتفاع ظاهرة عدم قدرة الأمهات على التعامل مع أطفالها سواء كان لديها المعلومة قبل ولادة الطفل أو بعد الولادة، خاصةً في مرحلة الصدمة ومرحلة الرفض؛ مَا يؤدي إلى حالة من الإحباط ومع مرور الوقت يسبب الطفل إلى الأم الحرج في أثناء التواجد مع الأم في بعض الأماكن. في تلك الحالة نحن في حاجة إلى التدخل المبكر ليس للطفل فقط، ولكن للأم أيضا، لأنَّها هي التي يقع عليها عاتق تكيف الطفل مع المجتمع في أغلب الأحوال.

من ضمن المهارات التي يجب على الأم تعليمها لابنها هي كيف يكون الطفل مقبلًا اجتماعيًّا ويتعايش مع مصاعب الحياة المحتملة، مع تطوير المفهوم الإيجابي للطفل عن نفسه وقدراته، كما يتم تدريبه على فهم مشاعره وفهم مشاعر الآخرين.

ماذا ندرب الأم:

يدربون على معاملة الطفل كأنَّه شخص عادي وتدريبه على القيام بمهام الحياة من رعاية ذاتية إلى الاهتمام بالآخرين، الاهتمام بالبعد عن المخاطر، بالإضافة إلى تنمية المهارات المعرفية كالانتباه ـ الذاكرة ـ التفكير.

ومما تم تناوله في إطار هذه القضية إعداد الاخصائي النفسي وتدريبه في مجال الإعاقة، حيث تم عرض ومناقشة المهارات الواجب توافرها في الاخصائي النفسي في هذا السياق، والأدوار المنوط به تحقيقها، بالإضافة إلى التغيرات التي طرأت على تشخيص الإعاقة العقلية، كذلك تم عرض نموذج مقترح لسمات الاخصائي النفسي المحترف. وهو ما طرحه د. علي رشدي في مقاله التالي:

إعداد الاخصائي النفسي وتدريبه في مجال تشخيص الإعاقة

د. علي حامد الرشدي

دكتوراة علم النفس

عضو مجلس إدارة رابطة الاخصائيين النفسيين المصرية

تتناول هذا الورقة إعداد الاخصائي النفسي وتدريبه في مجال الإعاقة، وقد برز الدور الذي يقوم به الاخصائي النفسي في الفترة الأخيرة، وساعد على ذلك ما قامت به الدولة من سن تشريعات لتحديد فئات ذوي الاحتياجات الخاصة، وأيضًا قرارات دمج هؤلاء الأطفال داخل المدارس والجامعات، وأيضًا ظهور كليات وأقسام تهتم بهذه الفئات، بالإضافة إلى التغيرات التي حدثت في الأدلة التشخيصية سواء DSM أو ICD، أدى كل ذلك إلى الحاجة إلى متخصصين في عملية القياس والتشخيص بصفة عامة وتشخيص الإعاقة بصفة خاصة، ولكن لا بُد مِن توافر سمات وخصال معينة في المتخصص لتحقيق كل ما تم ذكره.

وكما ذكر صفوت فرج (٢٠٠٧) بأنه يتطلب استخدام الاختبارات النفسية توافر الدراسة والتدريب الذين يشكلان الخبرة الدقيقة في مجالين بارزين، وأشار إلى عدم الاكتفاء بالخبرة والتخصص في مجال منهما دون الآخر، ولا بُد من تحقق وتوفر ذلك لدى الاخصائي لمساعدته في عملية التشخيص التي تجري مع فريق عمل متخصص.

وتستعرض الورقة الراهنة من هو الاخصائي النفسي، بالإضافة إلى دوره في عملية التشخيص وأيضًا عرض للنموذج الخماسي الخاص بالباحث لخصال وسمات الاخصائي النفسي المحترف، وأيضًا بعض التغيرات التي حدثت في تشخيص الإعاقة الذهنية.

القضية الخامسة: البرامج التدريبية في البحوث النفسية والتدريب والتأهيل في المجال النفسي والتربوي

تعرضت هذه القضية لمناقشة أكثر من موضوع **أولها** برامج التدريب التي يصممها الباحثون والأكاديميون في مجال علم النفس سواء في سياق رسائلهم للماجستير أو الدكتوراة أو في سياق بحوثهم العلمية، وقد شملت هذه البرامج مجالات علم النفس المختلفة، وقد ظهر بتحليل مضمون عدد كبير من هذه البرامج انطواؤها على مشكلات منها ما يتعلق بالبناء ومنها ما يتعلق بضبط المتغيرات الدخيلة ومنها ما يتعلق باختيار الأساليب الإحصائية المناسبة لاستخلاص النتائج، لذلك كان السؤال الرئيس الذي يدور حوله المقال التالي هو: *ما المشكلات المختلفة التي يقع فيها الباحثون عند إجراء دراسات أحد متغيراتها برنامج تدريبي؟* وقد قدم المقال نموذجًا ومجموعة من التوصيات لمعالجة مثل هذه المشكلات.

البرامج التدريبية في البحوث النفسية: مراجعة الأساليب الإحصائية المستخدمة

أ.د. طه أحمد المستكاوي

أستاذ علم النفس – العميد الأسبق لكلية الآداب جامعة أسيوط

عضو لجنة التربية وعلم النفس بالمجلس الأعلى للثقافة

فِي الوقت الراهن، كثر استخدام البرامج التدريبية، في البحوث والدراسات العلمية، في فروع العلم المختلفة، ومنها علم النفس بفروعه التطبيقية؛ كعلم النفس الإرشادي، وعلم النفس التجريبي، وعلم نفس ذوي الاحتياجات الخاصة، وفي العلاج النفسي في علم النفس الكلينيكي، وعلم النفس الإداري والتنظيمي، وعلم النفس الاجتماعي، وغير ذلك من فروع علم النفس، كما تستخدم هذه البرامج على نطاق واسع في مجالات التربية، والطب النفسي، والخدمة الاجتماعية، وغيرها من فروع العلوم الاجتماعية والإنسانية. وهذه

الورقة البحثية، تستند بشكل رئيس على نتائج تحليل مضمون (٤٠٠) من البرامج المنشورة؛ وتتوزع هذه البرامج – وفقًا إلى وعاء النشر – إلى: (١٩٦) برنامجا في رسائل علمية (منها ٩٧ في رسائل ماجستير، و٩٩ في رسائل دكتوراة)، إضافةً إلى (٢٠٤) برامج منشورة في بحوث بمجلات علمية.

ومن خلال تحليل مضمون هذه البرامج، لوحظ أنَّ هناك مشكلات كثيرة، وقع فيها بعض الباحثين، سواء عند بناء مثل هذه البرامج، أو عند محاولاتهم ضبط المتغيرات الدخيلة، أو عند اختيار الأساليب الإحصائية المناسبة لاستخلاص النتائج، ومن هذه المشكلات، ما يلي:

١. بلغ عدد البرامج التي ذكر الباحثون في دراساتهم أن لها فعالية في تعديل المتغير التابع، من خلال قياس الفرق بين القياسين "القبلي – البعدي"، (٣٩٩) برنامجًا، على حين كان هناك برنامج واحد لم يكن له فعالية. وهذه النتيجة تثير الشك في مصداقية بعض هذه البرامج.
٢. أن جميع البرامج التي أجري فيها قياسًا تتبعيًّا، أوضحت نتائجها أن هناك استمرارية في فعالية البرنامج على المتغير التابع.
٣. وجود نقص في البيانات الخاصة بعدد الجلسات، ومدة الجلسة، ومدة البرنامج بالساعة والأسبوع؛ في عدد كبير من البرامج، كما بالغت بعض البرامج في كثرة عدد الجلسات، وطول مدة الجلسة، ومدة البرنامج بالساعة والأسبوع.
٤. أن بعض الباحثين استخدموا أساليب إحصائية غير مناسبة، عند استخراج نتائج بحوثهم، للتحقق من فعالية البرنامج واستمرار هذه الفعالية عبر الزمن.
٥. أن جميع البرامج التي جرى تحليل مضمونها، لديها مشكلة كبيرة تتمثل في عدم ضبط المتغيرات الدخيلة لدى المجموعة التجريبية، إذ لا يمكن إرجاع التحسن أو التغيير في المتغير التابع، لفعالية البرنامج التدريبي وحده.

وفي نهاية الورقة البحثية، يقدم الباحث نموذجًا يمكن من خلاله ضبط المتغيرات الدخيلة، عند تطبيق البرنامج، واستخراج نتائج القياسات "القبلية – البعدية – التتبعية"، للمجموعة التجريبية، كما يقدم مجموعة من التوصيات لعلاج المشكلات، التي تعاني منها بعض البرامج التدريبية في البحوث العلمية.

ثاني الموضوعات التي تم مناقشتها في إطار هذه القضية هو النظام الذي يسير عليه التدريب الميداني في كليات التربية وأهدافه التي ينبثق منها، كذلك تم تناول سلبيات النظام الحالي التي تقف عقبة في طريق الوصول إلى تلك الأهداف، ورؤية لكيفية تجاوز هذه السلبيات والنهوض بخريجي الكلية فهُم يمثلون معلمي ومعلمات الغد الذين يوكل إليهم مهمة جديرة بكل احترام وتحمُّل العديد من القيم المتضمنة بها، وهي بالتأكيد تعليم أبناء المجتمع الذي يتوقف تقدمه فيما بعد على جهودهم وكفاءتهم التي تظهر في جميع مجالات العمل المختلفة. ولذلك كان من الأسئلة التي دار حولها المقال الراهن:

ما أسس وقواعد التدريب الميداني في كليات التربية؟

ما المشكلات والصعوبات التي تواجه الطالب المعلم والقائمين على التدريب الميداني خلال فترة التدريب؟

ما السبيل لتجاوز هذه المشكلات ومعالجتها؟

التدريب الميداني في كليات التربية الواقع ومقترحات التطوير

أ.د. فارعة حسن محمد

أستاذ متفرغ بكلية التربية جامعة عين شمس

اهتمت مصر في السنوات الأخيرة بتأهيل المعلم وإعداده لأداء رسالته السامية فطورت كليات التربية من برامجها ولوائحها، وأدخلت تخصصات جديدة، وطورت من بنيتها التكنولوجية حتى يواكب إعداد المعلم متطلبات الانفجار المعرفي والتطور التكنولوجي ومتطلبات التنمية المستدامة، ولكن

على الرغم من الجهود التي بذلت وتبذل في مجال تطوير إعداد المعلم، وتدريبه فإن مخرجات هذه الجهود ليست بالمستوى المرغوب بالقياس إلى مستوى أداء المعلم في الدول المتقدمة.

ويشكِّل التدريب الميداني جانبًا مهمًّا من جوانب إعداد المعلم، فالطالب يدرس في كليات التربية مواد تربوية ومواد أكاديمية في مجال التخصص؛ إضافة إلى المواد الثقافية التي تستكمل الإعداد النظري للطالب والى جانب هذا الإعداد النظري يوجد الإعداد التطبيقي والعملي، الذي يتمثل في التدريب الميداني؛ حيث تتاح للطالب المعلم الفرصة لملاحظة أداء المعلمين الممارسين للإفادة من خبراتهم، ثم تتاح له الفرصة لممارسة عملية التدريس في الفصول الدراسية، بهدف اكتساب المهارات الخاصة بالتدريس سواء منها ما يتعلق بالتخطيط أو التنفيذ أو التقويم ويتوقف إنجاز هذه المهام وتحقيقها على مدى التعاون بين كليات التربية والإدارات التعليمية والمدارس التابعة لها.

كذلك من الموضوعات التي ناقشتها هذه القضية ما تحتاجه مهنة الإرشاد النفسي من متطلبات وما يُشترط من مؤهلات لمن يقوم بممارسة هذه المهنة، وطبيعة أدوار ووظائف المرشد النفسي كما نصَّت عليها الجمعية الأمريكية لعلم النفس (APA). ولذلك كان من الأسئلة الرئيسة للمقال التالي:

ما متطلبات مهنة الإرشاد النفسي وما مؤهلات المرشد النفسي؟

ما المشكلات التي تواجه مهنة الإرشاد النفسي في الوقت الحالي؟

ما شروط ترخيص مزاولة مهنة الإرشاد النفسي؟

رؤية لمتطلبات ممارسة مهنة الإرشاد النفسي: الإعداد للمهنة، التدريب المستمر، ترخيص مزاولة المهنة

أ.د. سميرة أبو غزالة

أستاذ علم النفس الإرشادي بكلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة.

لما كان الإرشاد Counseling كما عرَّفته رابطة علم النفس الأمريكية هو مهنة مساعدة مهنية (احترافية) لمواجهة المشكلات الشخصية متضمنة الانفعال، السلوكي، الوظيفي (المهني)، الزواجي، التعليمي، إعادة التأهيل، ومشاكل مراحل الحياة. وأن المرشد يعمل باستخدام تكنيكيات مثل الاستماع الفعال، التوجيه، النصح. المناقشة، التوضيح، وإدارة الاختبارات. وأن عملية الإرشاد تتم بين شخصين هما المرشد والمسترشد وهما يحاولان تعريف، وعنونة، وحل المشكلات النوعية للمسترشد في تفاعل وجهًا لوجه، هذا التفاعل يُتصف بالتعاطف الدافئ مع مرشد حصل على تدريب معنى، وخبرة، ورغبة شخصية للمشاركة في تخفيف مشكلة المسترشد بمساعدته بالعلاقة الإرشادية، ويمكن اعتبارها مهمة لإحداث التغيير.

وأن المرشد counselor هو شخص محترف (مهني) تدرب في الإرشاد، علم النفس، العمل الاجتماعي، التمريض، وهو متخصص في واحدة أو أكثر من مجالات الإرشاد، مثال: الإرشاد المهني، إعادة التأهيل، التربوي (التعليمي)، فروع الإساءة الزواجي، العلاقات، الأسري، والمرشد بمعلوماته وتقييمه وتصميمه المقترح.

يساعد المسترشد على حل المشكلات، اتخاذ القرارات، وإحداث تغيرات في الاتجاهات والميول والسلوك (APA, 2007, 237-238).

وقد خُتمت هذه القضية بمناقشة موضوع مهم وهو وضع أقسام علم النفس بكليات التربية من حيث تاريخ إنشائه، تأهيل طلابه واختلافه عن باقي الأقسام التربوية، وإشكاليات وضعه تحت مظلة الأقسام التربوية التي تدفع نحو ضرورة إدراجه تحت الأقسام التخصصية. ويطرح المقال رؤية للتطوير تأمل كاتبتها أن توضع موضع اعتبار يوم ما للارتقاء بتخصص علم النفس في مصر.

وضع أقسام علم النفس بكليات التربية:
رؤية مُطورة مأمولة ودعوة للاتفاق

د. منى درويش

اخصائي نفسي إكلينيكي –

واخصائي شئون تعليم بكلية الآداب جامعة القاهرة

تطرح ورقة العمل الراهنة قضية مهمة بات حسمها ضرورة ملحة للارتقاء بمجال علم النفس في مصر بلد رواد علم النفس على المستوى العربي، ولتوحيد الجهود وعدم تبديدها فيما هو لا طائل منه، وغيرها العديد من الأسباب التي قد يأتي في مقدمتها الحفاظ على حقوق متلقي الخدمة من المرضى ومحتاجي الدعم النفسي في تلقي خدمة علاجية على أيدي متخصصين مهنيين ذوي تأهيل وتدريب أكاديمي وعلمي ومهني يرقى مستواه إلى حد التميز. في ضوء ذلك سعت الورقة الحالية إلى عرض وإيضاح رؤية مقترحة مأمولة لأقسام وتخصص علم النفس بوجه عام ولأقسام علم النفس بكليات التربية بوجه خاص، عبر عرض مختصر لتاريخ أقسام علم النفس بكليات التربية ثم واقعها الحالي الذي تمنينا من عرضه أن تصحح الصورة الذهنية الخاطئة الشائعة، وأن تُكون صورة جديدة صحيحة وحقيقية تؤدي إلى اتخاذ قرارات أكثر عدلًا وإنصافًا تبعُد عن التحيز والتعصب وتدعم مبدأ تكافؤ الفرص المتاحة أمام خريجي نفس الأقسام في كليات مختلفة وتُحقق التطوير والارتقاء المأمول بمجال علم النفس.

القضية السادسة: أسس واستراتيجيات التدريب على القيادة ومهاراتها الحديثة

وقد طُرح في هذه القضية أهمية وجود استراتيجية محكمة وقائمة على أسس علمية (نظرية وتطبيقية) ومهنية سليمة تُوجه للقيادات الإدارية في المجالات الخدمية، حيث توجد حاجة ماسة لذلك في ظل افتقاد البرامج التدريبية الحالية إلى كثير من هذه الأسس التي بالتبعية لا تحقق المرجو منها

من رفع مستوى الكفاءة فيما تضمنه من موضوعات ومهارات، وهنا جاءت ضرورة وضع استراتيجية شارحة ومتكاملة تحقق الأهداف المرجوة وتسهم بشكل فعال في رفع كفاءة القيادات الإدارية، ما ينعكس بالضرورة على الخدمات المقدمة في مختلف المجالات.

نحو بناء استراتيجية لتدريب القيادات الإدارية في المجالات الخدمية

أ.د. طريف شوقي

أستاذ علم النفس الاجتماعي- جامعة بني سويف

انطلاقًا من أن وظيفة العلم الرئيسية تتمثل في النهوض بمجتمعه، وبما إن تطوير القادة سيعني، طبقا لنظرية الأواني المستطرقة، تنمية مؤسساتهم، وبالتالي مجتمعاتهم، وبما أن شعار علم النفس المعاصر قوامه "أننا نعلم لنعمل بما نعلمه"، لذا فإن جهودنا كباحثين نفسيين تتمثل في وضع ما لدينا من معارف ومهارات في متناول أيدي أبناء مجتمعنا من القادة، لكي يستثمرونها بدورهم في الارتقاء بأنفسهم، وتنمية مرؤوسيهم، وتحسين مستوى أداء مؤسساتهم، وتقديم خدمة أفضل لمجتمعهم المحلي والعام، وبالتالي فإن القيادات الفعالة تعتبر من أهم مكونات رأس المال الاجتماعي المشارك في عملية التنمية المجتمعية، والتقدم الحضاري.

ومن هذا المنطلق فإننا سنسعى من خلال هذه الورقة البحثية لتقديم تصور مبدئي لأبعاد استراتيجية تدريب القيادات الإدارية في المجالات الخدمية، الذي يتمثل في الأبعاد الستة التالية:

أولًا: الرؤية Vision. "نحو بناء منظومة تدريبية فعالة لقيادات المؤسسات الخدمية".

ثانيًا: المهام المطلوب أن يؤديها القيادات الإدارية، التي تعكس الأهداف المؤسسية ويسعى التدريب لتحقيقها.

ثالثًا: القدرات التي يجب أن تتحلى بها القيادات الإدارية المطلوب تدريبها

(من قبيل: الحكمة – صنع القرار– الصمود النفسي – التواصل الفعال – الإبداع – التفكير متعدد الرؤى – تطوير الذات – إدارة فريق العمل – إدارة العلاقات الشخصية – توكيد الذات – الإدارة الفعالة للوقت – التفكير الناقد).

رابعًا: أسس بناء البرامج التدريبية للقيادات الإدارية، ومجموعة القواعد التي يجب أن نلتزم بها حتى تصبح تلك البرامج ذات آثار إيجابية معتبرة.

خامسًا: كيفية تنفيذ البرامج التدريبية للقيادات الإدارية بصورة ملائمة.

سادسًا: تقييم آثار البرامج التدريبية للقيادات الإدارية وسبل تطويرها في ضوء معطيات ذلك التقييم.

كذلك تناولت هذه القضية بالمناقشة مفهوم القيادة الرقمية، وتطرق الحديث إلى ما ترتب على أزمة وباء كورونا من زيادة في استخدام الوسائل التكنولوجية الإلكترونية للتواصل بين الأطراف في مختلف المجالات والسياقات، وهو ما أدى إلى توجيه الاهتمام بالعديد من المفاهيم وكان من بينها مفهوم القيادة الرقمية. وفي هذا السياق تم اقتراح نموذج في إطار بعض المتغيرات التنظيمية شمل عددًا من المهارات الرقمية الواجب توفرها في عملية القيادة الرقمية، وأبعادها.

مهارات القيادة الرقمية
رؤية تدريبية مقترحة في إطار علم النفس التنظيمي

د. خالد نبهان البنا

دكتوراة علم النفس التنظيمي

تتناول هذا الورقة مفهوم القيادة الرقمية، الّذي برز بقوة في الفترة الأخيرة، وساعد على توجيه الاهتمام بهذا المفهوم، ازدياد حدة تفشي وباء كورنا في الفترة بعد ٢٠١٩، مما دعت الحاجة إلى مزيد من توجيه زيادة

استخدام التقنية، والأدوات الإلكترونية في كثير من المجالات الحياتية، والتعليمية، والاقتصادية، والصناعية، والخدمية، وغيرها.

ولقد تأثرت أساليب القيادة باستخدام الأدوات التكنولوجية في التواصل بين القادة والمرؤوسين، لأن القيادة عبارة عن عملية تواصلية تشمل التأثير الذي يقوم القائد مع مرؤوسيه في سياق يجمعهما معًا، نحو تحقيق أهداف مجموعة أو منظمة معينة. (خالد نبهان البنا، ٢٠١٣، ٢٠١٩؛ APA, 2019) ورغم أن استخدام التكنولوجيا في علميات القيادة، له فترة طولية نسبيًّا، فإنَّه أصبح ضروريًّا في الفترة الأخيرة، وزيادة الاعتماد بشكل كبير على القيادة الرقمية.

ويتجاوز مفهوم القيادة الرقمية مجرد إحلال أدوات التواصل التكنولوجية مكان أنماط التواصل المباشر، إلى مجموعة من الأدوات والمهارات الرقمية التي يجب أن يحسن القادة استخدامها لتحقيق الأهداف المنشودة.

وتستعرض الورقة الراهنة بالإضافة إلى مفهوم القيادة الرقمية، عددًا من المهارات الرقمية، الواجب توفرها في عملية القيادة الرقمية، وأبعاد القيادة الرقمية، وفقًا إلى نموذج مقترح في إطار بعض المتغيرات التنظيمية.

القضية السابعة: التدريب في مجالات المهارات الحياتية والتنمية البشرية

تناولت هذه القضية ما يُقدم تحت مسمى التنمية البشرية ومدى استناده إلى الأسس العلمية، وما هي الممارسات التي تتم وتبعُد كل البعد عن العلم وتعتمد على أدوات ووسائل شكلية جاذبة لا تُحقق ما تزعم أنها تهدف إليه، وفي مقابل ذلك ناقشت القضية مجال التنمية البشرية من منظور علمي صحيح وما السبيل للنهوض به ووضعه ضمن إطاره السليم، وتطرقت المناقشة لمؤهلات ومتطلبات من يقوم بالتدريب على موضوعات المهارات الحياتية والتنمية البشرية حتى تحقق الأهداف المرجوة منها وتسهم بالفعل في نمو الإنسان والارتقاء بسلوكياته ومهارات المختلفة. وتمثل السؤال الرئيس الذي أُثير

في سياق هذا الموضوع في: *أين الجهات العلمية المسؤولة عن التأكد من مدى توافر المؤهلات المناسبة للمدرب ومدى كفاءة البرنامج التدريبي ومدى ملائمة خطواته ومناسبتها مع خصائص المتدربين من حيث الخطوات العلمية الخاصة بإعداده؟*

التدريب بين التفكير العلمي والخرافي

أ.د. فتحي الشرقاوي

أستاذ علم النفس بكلية الآداب – جامعة عين شمس

مجموعة من الجهود والنشاطات التي تهدف إلى إعطاء الفرد المزيد من المعلومات والمعارف والمهارات والخبرات التي تحسن وترفع مستوى أدائه أو تطور ما لديه من خبرات ومهارات حالية، يستفيد منها في إطار تفاعلاته في كل مجالات الحياة، الشخصية، المهنية، الاجتماعية أو تعده للعمل بها في المستقبل .. إلخ.

لو تطرقنا لمضمون التعريف السابق لأمكننا الخروج بعدة مؤشرات قد تسهم بدورها في فك الاشتباك الدائر اليوم في مجال التدريب بكل أنواعه:

أولًا

يتضمن تعريف مفهوم التدريب السابق قيام المدرب بتزويد الفرد المستهدف بالتدريب بكم وكيف من المعلومات والمعارف والمهارات والخبرات، لو وضعنا هذا الهدف التدريبي كمؤشر للتدريب يصبح لزامًا علينا في المقابل من ضرورة التأكد الإجرائي من توفر هذا الكم والكيف من المعلومات لدى المدرب الذي سيقوم بدورة بعملية التدريب، وإلا كيف نتأكد من قيامه بتزويده للمتدربين بمعلومات ومعارف ومهارات قد يكون المتدرب نفسه من غير المتخصصين في مجال الإنسانيات مفتقدًا إياها، لعرضنا هذا المؤشر للمناقشة لوجدنا أن الكثير من أوجه مجالات التدريب التي يقوم بها المدرب غير المتخصص مثل كيفية مواجهة الضغوط، كيفية حل المشكلات كيفية الثقة بالنفس، كيفية صناعة القرار وإصداره، كيفية تقديم الذات للآخرين .. إلخ، لم يسبق لهم من قبل التأهيل عليها نظريًّا وعلميًّا وأكاديميًّا، ومن ثم يُطرح السؤال البديهي: كيف يمكننا توقع قيام مدرب ما لا يمتلك أدنى رصيد علمي في جوانب سمات الشخصية والمهارات الإنسانية بالتدريب في هذا المجال؟

القضية الثامنة: طلاب التعليم المفتوح والمدمج "تدريبهم والاعتراف بهم"

تناولت هذه القضية نظام التعليم المدمج (جامعة القاهرة نموذجًا) ماذا يعني وما أهدافه وأسسه ومميزاته وآلياته. ثم عرضت بشكل تفصيلي لبرنامج علم النفس وتطبيقاته بجامعة القاهرة من حيث المقررات التي تُدرس به وطبيعتها والتوازن بين ما هو نظري وتطبيقي بها. ثم تطرقت المناقشة إلى التدريب المحدود الذي يُقدم لمن يرغب من الدارسين من خلال عقد دورات تدريبية وورش عمل داخل مركز التعليم المدمج بجامعة القاهرة، وضرورة إمداد الدارسين بمزيد من البرنامج التدريبية المتخصصة لكي تُصقل مهاراتهم ويتمكنوا من أدواتهم.

وقد أثارت هذه القضية مجموعة من التساؤلات والاستفسارات عُرضت كما يلي:

١- *لماذا لا تضع جهات التدريب الرسمية في الدولة يدها معنا للنهوض بمهارات هؤلاء الدارسين؟*

٢- *لماذا لا تفتح مستشفيات الصحة النفسية أبوابها لتدريب هؤلاء الدارسين؟*

٣- *لماذا نترك هؤلاء الدارسين فريسة لمراكز غير معتمدة تستقطبهم دون عائد فعلي؟*

تدريب طلاب علم النفس في التعليم المدمج: ضرورة ملحة

أ.د/ الحسين عبد المنعم

أستاذ علم النفس بكلية الآداب – جامعة القاهرة

د/ عصام جميل

أستاذ الفلسفة المساعد بكلية الآداب – جامعة القاهرة

بعد صدور قرار المجلس الأعلى للجامعات رقم (٦٤٩) بتاريخ ٢٠١٦/٦/٢٣ بوقف نظام التعليم المفتوح، واستبداله بنظام التعليم المدمج بموجب القرار (٦٦٠) بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٨، كان لجامعة القاهرة السبق في تبني نظام التعلم المدمج والدفع به بقوة ليكون نموذجًا يحتذى به في الجامعات المصرية والعربية بفضل إيمان قيادتها، ممثلةً في رئيس الجامعة بهذا النوع من التعليم. أعدت جامعة القاهرة بنية تحتية أساسية، تمثلت في مركز جامعة القاهرة للتعليم المدمج للنهوض بهذا النوع من التعليم.

بعد عرض ومناقشة جميع القضايا الحيوية السابقة خرج المؤتمر بعدد من التوصيات المهمة والضرورية ذات الصلة منها:

١- وضع استراتيجية قومية تتبناها رابطة الاخصائيين النفسيين لتنظيم صور التدريب المُقدمة لمختلف تخصصات علم النفس.

٢- تقديم المقترحات التي طرحها المؤتمر حول قانون مزاولة المهنة للقائمين على إصدار هذا القانون لتحسين المواد التي ينص عليها وإجراءاته.

٣- وضع ميثاق أخلاقي تتبناه الرابطة يحدد ضوابط وشروط ممارسة مهنة التدريب وكيفية إعداد المدرب في مجالات علم النفس المختلفة بما يضمن الحد من ممارسة غير المتخصصين للمهنة.

٤- النشر العلمي والثقافي للتوعية بالتباينات بين التخصصات المتقاطعة مع علم النفس (الطب النفسي، التربية، علم الاجتماع، الإدارة، ..... إلخ).

٥- ضرورة عقد هذا المؤتمر (الذي مثَّل نقطة فارقة في مسيرة تخصص علم النفس) سنويًا لمتابعة مثل هذه القضايا والتوصيات وخاصة فيما يتصل بوضع استراتيجية للتدريب وصور مواجهة التحديات المرتبطة بممارسة غير المتخصصين لمهنة الاخصائي النفسي والدعم العلمي والمهني لمشروع نقابة المهن النفسية.